

30 June

30 June Cultural Forum
Baghdad / Iraq

منتدى 30 حزيران للحوار الثقافي
بغداد / العراق

تمت مناقشة قرار مجلس الحكم الانتقالي رقم 137 حول ايقاف العمل بقانون الاحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959 و قد قدمت الأستاذة الدكتورة واثبة داوود السعدي ورقة ابدت فيها رايها حول الموضوع وبعد مناقشة وحوار ما جاء في الورقة من قبل عدد من الباحثين و المهتمين اعتمد المنتدى هذه الورقة كجزء من ادبياته و وثيقة من وثائق التعبير عن الراي الحر المستند الى قواعد الديمقراطية التي تهدف الى بناء مجتمع عراقي ديمقراطي متحرر.

المرأة العراقية تتساءل؟؟

في تسائل تقول العراقية ليست هي نصف مجتمع ارقته الدكتاتورية و الظلم والاستبداد في عهد دموي باد و انتهى؟! تطلعت المرأة كغيرها من ابناء العراق الى حكم ينصفها و يزيح عن كاهلها اعباء تنن من ثقلها اورثتها الحروب و الجور و الظلم و اذا هي تستفيق من حلمها على واقع باتت تخافه و ترتعب منه ، ترتعب من مستقبل قد يكون اكثر ظلما و ظلاما و هي تقرأ و تسمع صباح احد الايام القرار الجائر لمجلس الحكم رقم 137 القاضي بالغاء قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959 و تعديلاته ، القانون الذي انصف المرأة العراقية من الناحية الشرعية و الانسانية و الاجتماعية ، فليس كل ما هو غابر جائر. فقانون الاحوال الشخصية المشار اليه اعلاه قانون انصف المرأة دون اي خروج على الشريعة الاسلامية حيث اخذ من المذاهب الاسلامية الخمس ما يتلائم مع العصر الحديث ، فالاسلام دين و رسالة تصلح لكل زمان و مكان ، و قانون الاحوال الشخصية جمع من الشريعة الاسلامية نصا و سنة و مذاهب خمس كل ما يتلائم و روح العصر الحديث. ان الغاء هذا القانون يمثل احدى خطوات ترسيخ الطائفية في بلد لم يعرف الطائفية عبر السنين و مع اختلاف انظمة الحكم التي توالى عليه.

لم تسكت المرأة و ناصرها في ذلك الشارع و بعض اعضاء مجلس الحكم ، و لكنني اقول ان تعليق او ايقاف القرار لا يعني الغاءه ، فالمرأة تطالب ان تنصف بكل وضوح و ان تعود اليها حقوقها بكل صراحة عودة مستقرة ، فهي لم تعد تقبل بأنصاف الحلول ولم تعد كالقاصر تخدرها وعود دون تنفيذ ، فقد صقلت تجارب خاضتها و تحملت مسؤوليتها في حياة امتدت عشرات السنين كانت فيها الحامل الاشد لمصائب و نكبات عهد دكتاتوري نتمنى ان يكون قد باد و أنتهى.

أ.د. واثبة داوود السعدي

2004/2/10

30 June Cultural Forum

drtbaghdadi@qatar.net.qa